

مجلّــة الواحــات للبحــوث والدراســات
ردمــد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين الممارسات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف

حميــاز سميــر

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة مولود معمري- تيزي وزو (الجزائر)

العنوان: 36 شارع العقيد عميروش تيزي وزو(عند راشدي مهنا)

البريد الالكتروني: samirhamiaz@hotmail.com

ملخـص-

يشكل الإرهاب الدولي ظاهرة عولمية عبارة للحدود والأوطان، كما يمثل الإرهاب في القرن الحادي والعشرين أكبر تهديد للحياة الإنسانية وللسلم والأمن الدوليين، وإذا الجماعة الدولية تتفق على أهمية وضرورة مكافحة الإرهاب إلا أنها لم تتوصل إلى إستراتيجية موحدة للقضاء على الظاهرة.

فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر انتهجت الإدارة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب إستراتيجية أحادية تقوم على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة، بيد أن الأحادية الأمريكية تتعارض مع كل المقاربات الدبلوماسية والتعاونية متعددة الأطراف لمكافحة الظاهرة.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز المضاعفات الخطيرة للأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب على السيادة الوطنية والشرعية الدولية، فضلا إبراز أهمية الآليات القانونية والتعاونية متعددة الأطراف للمكافحة الفعالة والناجعة لظاهرة الإرهاب الدولي.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الدولي، الإستراتيجية، الأحادية الأمريكية، تعددية الأطراف، التدخل، الأمن، التعاون الدولي.

Abstract-

In the 21st century Terrorism has become a transnational phenomenon. Terrorism is a growing threat to human life, state stability, and international security.

While the international community considers that it is of the utmost importance to eradicate it is not able to set up a common strategy.

Since 11/9 the American administration has developed the global war on terrorism doctrine which supports military action to fight terrorism. But the American unilateralism opposes the international strategy based on political and diplomatic means to fight terrorism.

This research aims to show the dangers impacts of the American unilateral interventions on the international legality and sovereignty of the states, And to show the importance of the multilateral international cooperation to fight terrorism.

Keywords: international terrorism, strategy, American unilateralism, multilateralism, intervention, Security, international cooperation.

مقدمـــة-

يشكل الإرهاب الدولي ظاهرة عولمية ذات أبعاد عابرة للحدود والأوطان، باعتبار الظاهرة الإرهابية أصبحت متحررة من الحدود الجغرافية ولم تعد ذات صفة محلية أو إقليمية مرتبطة بدولة أو بدين أو بحضارة بعينها، بل هي ظاهرة إجرامية بلا دين ولا وطن ولا هوية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل.

كما يعد الإرهاب عمل لا إنساني ولا أخلاقي لا تقره الشرائع السماوية ولا القوانين الوضعية، لكونه يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولقيم التحضر، وكذلك يشكل تهديدا إستراتيجيا للسلم والأمن الدوليين.

واللافت للنظر، أن الإرهاب شهد تطورات نوعية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، إذ أصبح ظاهرة مركبة شديدة التعقيد ومتعددة الدوافع والوسائل والأهداف، كما عرف أيضا تطورات ملحوظة سواء من حيث النطاق الجغرافي، الأساليب والأشكال أو حتى من حيث نوعية المخاطر والتهديدات

التي تفرزها العمليات الإرهابية. الأمر الذي جعل من الإرهاب الدولي يتصدر القضايا الأمنية للسياسة العالمية المعاصرة، إضافة إلى كونه أصبح من المحددات الأساسية للعلاقات الدولية وبالخصوص في المرحلة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

على ضوء ما سبق فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على **الإشكالية التالية:**

فإذا كان الإرهاب الدولي، يعد ظاهرة معولمة عبر وطنية (Transnational) ومتحررة من البعد الترابي وتشكل خطرا استراتيجيا يهدد الأمن القومي للدول ويقوض استقرار الجماعة الدولية، فهل يمكن أن تساهم الممارسات الانفرادية الأمريكية التي تقوم على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة في القضاء على الإرهاب الدولي أم أن الآليات الكفيلة بالقضاء على الظاهرة تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية قانونية ودبلوماسية متعددة الأطراف تتماشى وطبيعة الظاهرة بعيدا عن النهج الأحادي الأمريكي المولد لدوامة العنف والعنف المضاد، فضلا عن انتهاك الشرعية الدولية والسيادة الوطنية للدول المستهدفة ؟

للإجابة على هذه الإشكالية، فإن هذه الدراسة تحاول اختبار الفرضيات التالية:

- بما أن الإرهاب يعد ظاهرة عولمية تهدد المصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل، فإن الإستراتيجيات الكفيلة بالقضاء على الظاهرة تقتضي هندسة مقاربات تعاونية متعددة الأطراف تتماشى وطبيعة الظاهرة.
- إن الأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب أدت إلى دوامة العنف والعنف المضاد، فضلا عن تصعيد مصادر التوتر والفوضى في النظام الدولي.
- إن المكافحة الفعالة لظاهرة الإرهاب تتوقف على مدى تغليب الآليات التعاونية متعددة الأطراف بعيد عن الأحادية الأمريكية التي تقوم على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة.

أولا: ظاهرة الإرهاب الدولي: المفهوم والخطر

بالرغم من كون ظاهرة الإرهاب الدولي حظيت باهتمام واسع النطاق في إطار الدراسات القانونية والدولية، كما شكلت محورا أساسيا للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، إلا أن الظاهرة لا تزال عصية على التعريف[1]، ليس فقط لأن المصالح الحيوية لقوى الهيمنة الدولية تقتضي ذلك، ولكن أيضا بسبب الاختلافات الإيديولوجية بين الباحثين، إضافة إلى تضارب الرهانات والمصالح الإستراتيجية للدول، الأمر الذي أدى إلى المأزق الإيبستيمولوجي الذي يكتنف تعريف ظاهرة الإرهاب. ولكن بغض النظر عن الاختلافات الموجودة حول تعريف الظاهرة، إلا أن فلسفة الإرهاب تبقى واحدة في جميع الحالات باعتبارها تستهدف إزهاق الأرواح وإشاعة الخوف والفزع وتدمير المؤسسات والمنشآت المستهدفة.[2]

1. إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب الدولي

إذا كانت ظاهرة الإرهاب من الناحية اللغوية كما تعرفه مجموع القواميس بأنه يشير إلى إثارة الخوف والرعب والفزع، فإن التعاريف التي قدمت بشأن الظاهرة من الناحية الاصطلاحية هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف.

يشير التعريف الاصطلاحي المبسط لظاهرة الإرهاب إلى "الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستعماله من أجل بلوغ أهداف سياسية."[3] ومن خلال إستقراء التعاريف المختلفة التي قدمت بشأن الإرهاب الدولي نجد أن مدلولها الاصطلاحي يتمحور بالأساس حول "الاستخدام المنظم والمخطط للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية سواء من طرف شخص، جماعة أو دولة بصورة تثير حالة من الرعب والفزع وتخلف خسائر جسيمة في المنشآت والأرواح وتتجاوز تأثيراتها حدود الدولة الواحدة وذلك لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية أو إيديولوجية بالشكل الذي يتنافى مع قواعد وأحكام القوانين الداخلية والدولية".[4]

بالرغم من أن التعاريف التي قدمت لظاهرة الإرهاب هي شديدة التباين والاختلاف، إلا أنه بإمكاننا تجاوز هذا المأزق المعرفي والميوعة الاصطلاحية التي تكتنف الظاهرة، إذ يكفي الإشارة إلى مجموعة من المحددات والعناصر التي من خلالها يمكن التعرف على ظاهرة الإرهاب الدولي. وتتمثل هذه المحددات في النقاط التالية:[5]

- تعدد جنسيات الفاعلين وتعدد مصادر التمويل،
- تحرر الظاهرة الإرهابية من البعد الجغرافي باعتبارها ظاهر عابرة للحدود والأوطان،
- تورط الدول في العمليات الإرهابية، وتهديد السلم والأمن الدوليين،
- ويكون الإرهاب دوليا إذا كان موجها لاختطاف طائرات أجنبية، أو ضد الشخصيات أو البعثات أو المؤسسات الدولية التي تتمتع بالحصانات الدبلوماسية،
- مساهمة العمليات الإرهابية في ارتكاب جرائم حرب، أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

2. مبررات ودوافع الإرهاب الدولي

يعتبر الإرهاب ظاهرة مركبة يصعب مقاربتها وتفسيرها بالاقتصار على عوامل بعينها، الأمر الذي يتطلب اعتماد مقاربة شاملة متعددة الأبعاد بغية تفسير الظاهرة والإحاطة بجوانبها المختلفة.[6] فالإرهاب كظاهرة مرضية لا تحدث من فراغ، بل ثمة مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى وقوعها، إذ نجد ضمن هذه الأسباب ما هو مرتبط بالظلم الذي يمارسه النظام الدولي وبالتحديد القوى الكبرى الفاعلة في هذا النظام ضد الحقوق والقضايا العادلة للشعوب المستضعفة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالعجز الديمقراطي والفشل التنموي والحرمان بمختلف أنواعه، فضلا عن التطرف الديني الذي عادة ما يظهر في شكل أعمال إرهابية.[7] وعليه فالعمليات

الإرهابية التي تعكس أحد مظاهر العنف في العلاقات الإنسانية، لديها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...إلخ.

مخاطر الإرهاب الدولي

لقد تعاظمت مخاطر الإرهاب بشكل لافت في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، ذلك أن العمليات الإرهابية أصبحت تتم بأساليب وطرق بالغة التطور والدقة مستفيدة في ذلك من وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة وغيرها من الآثار التي أحدثتها العولمة، ولذلك فالعمليات الإرهابية باتت تخلف خسائر فادحة وجسيمة تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية سواء في الممتلكات أو في الأرواح، فضلا عن دور الأنشطة الإرهابية في انتهاك حقوق الإنسان وتحويل الأقاليم الجغرافية للدول إلى فضاءات للعنف غير النظامي العابر للحدود والأوطان.[8]

فالإرهاب الدولي أصبح يشكل أحد التهديدات اللا تماثلية (Asymétrique) التي باتت تضرب بدقة في عمق الأمن القومي للدول، فضلا عن كونها تمثل خطرا استراتيجيا يهدد السلم الدولي ويقوض دعائمه، بالإضافة إلى كون ظاهرة الإرهاب تعد من المصادر الأساسية للتوتر والفوضى في النظام الدولي. كما يُلاحظ أن إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية و" الدول المارقة " (Rogue State) على أسلحة الدمار الشامل لتهدد بها أمن العواصم الغربية شكل أحد الهواجس الأمنية المسيطرة على الدوائر الإستراتيجية الغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[9]

بالإضافة إلى هذه المخاطر، تبقى إشكالية غياب تعريف موضوعي ومحدد لظاهرة الإرهاب الدولي يتمتع بقوة قانونية ملزمة لجميع الدول، لا يقل خطورة عن الظاهرة الإرهابية ذاتها. ولكن يبقى الإرهاب بلا تعريف ذلك أن المصالح الحيوية للدول الكبرى تقتضي ذلك[10]

ثانيا: الاتجاهات العامة للإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: الأحادية، الاستباقية، ورهان السيطرة العالمية

شهدت العقيدة العسكرية الأمريكية تحولات جذرية في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وذلك تكيفا وطبيعة التهديدات الجديدة للأمن الدولي. ومن هذا المنطلق فإن مفاهيم الردع، الاحتواء وغيرها من العقائد الإستراتيجية والأمنية السائدة في مرحلة الحرب الباردة لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات الجديدة للأمن الدولي، والتي يجمع دارسو المعضلات الأمنية بأنها ذات طبيعة لا تماثلية. ويعدّ الإرهاب الدولي الذي بات يضرب بدقة في عمق الأمن القومي الأمريكي ويهدد الاستقرار العالمي من أبرزها وأخطرها. وعلى هذا الأساس شكلت إستراتيجية الضربات الوقائية الركيزة الأساسية للعقيدة الأمنية الأمريكية، والمبدأ الحاكم والمحرك للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك من أجل دحر التنظيمات الإرهابية والدول المناهضة للسياسة الأمريكية ولمصالحها الحيوية بالخصوص في منطقة الشرق الأوسط.[11]

كما يلاحظ أن التعاطف والإجماع الدوليين على إدانة الهجمات الإرهابية التي ضربت على إثرها الولايات المتحدة، ساهم بشكل كبير في دفع الإدارة الأمريكية لصياغة إستراتيجية أحادية تقوم على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية بعيدا عن الشرعية الدولية، بالشكل الذي يتماشى والمنطلقات الإيديولوجية للمحافظين الجدد وتصوراتهم للسياسة الخارجية الأمريكية، التي حاولت أن تستغل التعاطف العالمي وتوظف ورقة الإرهاب الدولي كمدخل للتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي على الوجه الذي يخدم المشروع الإمبراطوري الأمريكي ويرسخ الأحادية القطبية في النظام الدولي.[12]

1. نظرية الحرب الاستباقية: المفهوم والتأثير في السياسة الكونية الأمريكية

لقد أصبحت عقيدة الاستباق تشكل العمود الفقري لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر، بيد أن الحرب الاستباقية ليست بالجديدة في الفكر والممارسة الإستراتيجية الأمريكية، ذلك أن السوابق التاريخية للسياسة الدولية الأمريكية شهدت ممارسة هذا النمط من الحروب التي أصبحت أشد ضراوة بعد "غزوة مانهاتن" 2001، خاصة في ظل المنظورات الإستراتيجية الأحادية للمحافظين الجدد التي تقوم على التحرك العسكري الاستباقي- الوقائي لدحر التنظيمات الإرهابية والدول الراعية لها ومن ثم تحقيق مطلب الأمن القومي الأمريكي وحماية المصالح الحيوية الأمريكية[(13)]، وعليه فما مفهوم الحرب الاستباقية وما موقعها في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي؟

أ. في تأصيل مفهوم الحرب الاستباقية- الوقائية

يشير مفهوم الفعل الوقائي إلى " ذلك العمل الهادف إلى دحر وتدمير تهديد محتمل لم تبرز عوامل تنفيذه والقيام به بعد." ويعرف الرئيس "بوش الابن" الحرب الوقائية بقوله " إنها تعني نقل المعركة إلى العدو، وزعزعة خططه ومواجهة أسوأ التهديدات قبل بروزها، إن الطريق الوحيد للسلامة في هذا العالم هو الفعل وأن تعرف كيف تفعل".[(14)] وعليه، فإذا كان أنصار الضربة الوقائية يزعمون بأنها نوع من الدفاع الوقائي أو الردع المبكر، فإن المناهضين لها لا يرون فيها سوى مجرد نسخة جديدة من دبلوماسية البوارج الحربية.[(15)]

ب. جدلية الفعل الوقائي والضربات الاستباقية

من المعلوم في أدبيات الفكر الإستراتيجي أنه ثمة فرقا جوهريا بين الاستباق (Preemption) والوقائية (Prévention) ذلك أن الاستباق يعني "المبادرة بالقيام بعمل عسكري ضد دولة على وشك القيام بشن هجوم عسكري فعلي". وعليه، فالضربة الاستباقية قد تكون مبررة في القانون الدولي من أجل إحباط خطر جاثم وشيك الوقوع، بحيث لا يترك

مجالا لاختيار الوسائل أو متسعا من الوقت للتخطيط. أما الوقائية فقد عُرفت على أنها "إعلان الحرب ضد دولة قد تشكل خطر محتمل في مرحلة مستقبلية محددة، بمعنى أن الحرب الوقائية لا يكون فيها التهديد مؤكدا ووشيكا، وإنما قد تكون هنالك نوايا عدائية تعد آثارها المستقبلية خطرا على الدولة المستهدفة".[16]

ت. مكانة الحرب الاستباقية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

بادئ ذي بدئ تجدر الإشارة إلى أن الإرهاصات الأولى لعقيدة الاستباق ترجع إلى الوثيقة الصادرة في مطلع التسعينات تحت عنوان "دليل تخطيط الدفاع"، والتي أعدها كل من "بول ولفوفيتز" و"لويس ليبي" حيث تضمنت ثلاثة ركائز أساسية :[17]

1- ضمان التفوق العسكري الأمريكي.

2- الحيلولة دون بروز قوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3- إمكانية قيام الولايات المتحدة بعمليات وقائية ضد أخطار محتملة.

على الرغم من كون البوادر الأولى للحرب الوقائية ترجع إلى مطلع التسعينات، إلا أن هذا النمط الجديد من التفكير الأمني المتمثل في إستراتيجية الدفاع الوقائي لم يكن ليظهر بشكل واضح إلا من خلال الوثيقة الصادرة في 20 سبتمبر 2002 تحت عنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" كما تم التأكيد على هذه الإستراتيجية في عدد من خطب الرئيس "بوش (الابن)" وبشكل أخص في أكاديمية "وست بوينت" (West point) في ربيع 2002 حيث حذر الرئيس قائلا: "...إن الحرب على الإرهاب لن تكسب من مواقع الدفاع، يتعين علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، ونحبط خططه، وأن نواجه أدهى التهديدات قبل بروزها...".[18]

وتتصدر الوثيقة الرسمية لإستراتيجية الأمن القومي رسالة من الرئيس بوش وضعت نقاطها بكلمات قليلة ودقيقة يخلص فيها إلى القول: "إن الظروف تغيرت بشكل جوهري، كان الأعداء في الماضي يحتاجون إلى جيوش

جرارة وإمكانيات صناعية هائلة كي يعرضوا أمريكا للخطر. والآن تستطيع شبكات مبهمة من الأفراد أن تجلب إلى شواطئنا فوضى ومعاناة عظيمتين وبتكاليف زهيدة، الإرهابيون مصممون لاختراق مجتمعات مفتوحة وتحويل التكنولوجيات الحديثة ضدنا...وهذا الأمر يتطلب تغييرا جوهريا في الإستراتيجية، سيكون على أمريكا الآن العمل ضد مثل هذه التهديدات الناشئة قبل أن يكتمل تكوينها".[19]

وتقوم إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي تعتبر انعكاسا منطقيا لعقيدة "بوش" على ثلاثة مبادئ أساسية هي التي تحدد الدور المستقبلي الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية وهي:[20]

- الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

- الانتقال من الاحتواء إلى تغيير أو الإطاحة بالأنظمة، ذلك أن الاستبداد والطغيان يوفر الأرضية الخصبة لنمو التطرق والإرهاب الذي يشكل خطرا استراتيجيا على المصالح الحيوية الأمريكية.

- الانتقال من الغموض إلى القيادة، بمعنى وعي أمريكا بدورها الريادي في النظام العالمي وتبوء مسؤولياتها في ضمان الاستقرار والسلام العالمي.

2. معالم الإستراتيجية الانفرادية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي

بالرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة التي أفرزتها موازين القوى الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما جعلها تتمتع بالعديد من الخيارات والبدائل في أجندة سياستها الخارجية، إلا أن الإدارة الأمريكية وضعت نفسها بحزم على خط الأحادية، الأمر الذي تجلى بوضوح من خلال كيفية الرد على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر 2001.[21]

وقد اتضحت المعالم الأساسية للمقاربة الانفرادية الأمريكية من خلال كيفية التعاطي الاستراتيجي والأمني مع ظاهرة الإرهاب الدولي، والتي

تمحورت حول ثلاثية: الأحادية، الاستباقية ورهان السيطرة العالمية.[22]

لا شك أن الأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب ارتكزت على نموذج السياسة الواقعية (Real politik) من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية، والاعتماد على القوة العسكرية باعتبارها تشكل المتغير الأصيل الذي تعتمد عليه الدول في سبيل الإعلاء من شأن أمنها القومي كهدف نهائي ومستمر في مفكرة السياسات العليا للدول.[23]

ولذلك يعتبر كلايد بريستوفيتز (Clyde Prestowitz) "أن الدفع الأحادي للسياسة الخارجية الأمريكية بذريعة مكافحة الإرهاب ساهم في جعل الولايات المتحدة كدولة مارقة متمردة وخارجة على القانون الدولي"[24]. وعليه فاللجوء الأمريكي إلى الاستخدام الأحادي للقوة تحت مضلة الحرب على الإرهاب أدى إلى الانفراد بالقرار الدولي وتجاوز الحلفاء الأوروبيين الذين تعتبرهم إدارة المحافظين الجدد **بأنهم أتباع وخدم وعليهم أن يدفعوا الجزية**.[25]

وعليه، فالدول الطامحة إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لها هامش من المناورة على المسرح الدولي وضعت أمام الأمر الواقع، بل وأكثر من ذلك تم جرها عنوة للاصطفاف وراء الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المناورة الإستراتيجية الكبرى التي أطلق عليها "الحرب الكونية على الإرهاب".[26]

ولقد قامت الإدارة الأمريكية بتبرير الإستراتيجية الأحادية والانعزالية التي انتهجتها لمكافحة الإرهاب بذريعة أن الحاجة إلى عمل سريع يجعل المداولات في الكونغرس والمشاورات مع الحلفاء أو المحامين الدوليين أمرا غير عملي، فلا وقت لدراسة المعاهدات الدولية وتقدير معانيها الضمنية وتأثيراتها في الضربات الوقائية، فالحاجة إلى العمل السريع تجعل من القيم والشواغل الأخلاقية عن حقوق الإنسان والتعددية عقبات يتعين التغلب عليها لتحاشي تعريض الأمن القومي للخطر.[27] والجدير بالإشارة أيضا أن الدوائر الإستراتيجية الأمريكية لجأت إلى إعادة إحياء تقليد الحرب العادلة

كمفهوم ثيولوجي من القرون الوسطى في عصر ما بعد الحداثة للالتفاف حول القانون الدولي واستبدال الشرعية الدولية بشرعية أخلاقية ومن ثم تبرير الحرب الأمريكية على الإرهاب.[28]

ويمكن إبراز ملامح النزعة الأحادية الأمريكية ذات النزوع الإمبراطوري في النقاط التالية :

- معارضة مجهودات المجتمع الدولي للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية توقيع اتفاقية منع التجارب النووية،
- إعلان الولايات المتحدة الأمريكية بشكل انفرادي انسحابها من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية وعزمت على إقامة برنامج النظام الدفاعي القومي المضاد للصواريخ،
- رفض إدارة المحافظين الجدد بروتوكول كيوتو الخاص بالتغير المناخي والاتفاقية المتعلقة ببيع ونقل الأسلحة الصغيرة، والبروتوكول المتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية،[29]
- التعامل الأمريكي باستخفاف مع القانون الدولي الإنساني، من خلال وضع العراقيل أمام إرساء محكمة جنائية دولية فعالة، بغية الإفلات من محاكمة الجنود الأمريكيين أثناء ارتكابهم لجرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية. كما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعامل سجناء غوانتانامو كأسرى حرب تنطبق عليهم بنود اتفاقيات جنيف.[30]

من الواضح أن هذا التحدي الأمريكي للقانون الدولي وللشرعية الدولية عبر تجاهل نداء السلام والإقدام على غزو العراق وأفغانستان وانتهاك السيادة الوطنية للدول وقتل العديد من الأبرياء، يعبر عن نزعة أحادية ذات طموحات امبريالية وفي هذا السياق يعتقد "روبرت كاغان" بأن "الولايات المتحدة تمارس السلطة في عالم تحكمه القوة وحيث الجميع يتصارع مع الجميع ولا يمكنها الثقة في القواعد الدولية ولا في القانون الدولي العام"[31]

كما اعتبرت "كوندوليزا رايس" أن مفهوم "المجتمع الدولي" و"تعددية الأطراف" (Multilatéralisme) هي مجرد أوهام ولا توجد أية مصالح مشتركة في العالم.[32]

ومن هذا المنطلق، أصبحت الولايات المتحدة تتصرف بمنطق الإمبراطورية المتغطرسة التي لا تعير أي اهتمام لمصالح وإرادات باقي أعضاء المجتمع الدولي، الأمر الذي أدى إلى تراجع القانون الدولي وتقويض الشرعية الدولية بفعل تصاعد السياسات الأمريكية ذات المنحى الأمني والعسكري، وبالتالي خرق كل القيود والقواعد المعيارية التي بلورها القانون الدولي كمبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول[33]، وغيرها من القواعد الآمرة (Jus Cogens) التي تساهم بشكل كبير في تحقيق النظام ودحر الفوضى في النسق الدولي ونقل العلاقات الدولية من "حالة الطبيعة" إلى "حالة المجتمع" (حسب التعبير الأثير عند هوبز).[34]

3. مضاعفات الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي

كشفت الممارسة الدولية أن الإستراتيجية الانفرادية التي انتهجتها الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب أدت إلى إفراز مضاعفات خطيرة ليس فقط على المستوى الدولي، ولكن أيضا حتى على مستوى الداخل الأمريكي وحتى على صعيد الأورو- أطلسية.

أ. الانعكاسات على مستوى الداخل الأمريكي: لقد أدت السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب إلى إفراز تداعيات خطيرة على مستوى الداخل الأمريكي، وذلك من خلال تراجع الحقوق والحريات الديمقراطية والمدنية، فضلا عن عسكرة المجتمع الأمريكي بفعل الإجراءات الأمنية الناجمة عن مكافحة الإرهاب، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما يسمى بـ (Patriot Act).[35] كما أن النفقات العسكرية الهائلة للحرب على الإرهاب أدت إلى استنزاف الاقتصاد الأمريكي. أضف إلى ذلك زيادة اللجوء أكثر إلى استهداف الولايات المتحدة بسبب الغطرسة الأمريكية ونزعتها الأحادية.[36]

ب. الانعكاسات على المستوى الدولي: من الواضح أن الأحادية الأمريكية ستكون لها تداعيات خطيرة على الوضع الدولي الذي أصبح يتميز بالتوتر والفوضى وعدم قوة نفاذ القانون بسبب الغطرسة الأمريكية، التي لم تؤدي فقط إلى ضرب التعددية وانتهاك الشرعية الدولية، وإنما أيضا ساهمت في عزلة الولايات المتحدة وتبديد صورتها ومصداقيتها العالمية، بفعل سياساتها الانفرادية التي أدت إلى بروز حركة ديناميكية للرأي العام العالمي الذي عبر في جميع مناطق العالم عن رفضه التام لدبلوماسية الحروب وعسكرة العالم.[37]

ت. الانعكاسات على مستوى العلاقات الأورو- أطلسية: إن الأحادية الأمريكية التي تتجلى بالأساس في إستراتيجية الضربات الوقائية أصبحت تقلق حتى الحلفاء الأوروبيين، وبالخصوص في ظل المساعي الأمريكية لجعل الحلف الأطلسي كظهير استراتيجي لتحقيق المصالح والأهداف المسطرة في مفكرة السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي توريط الحلفاء الأوروبيين في حروب لا تخدم سوى المصالح والرهانات الأمريكية كالتدخل في العراق سنة 2003. وفي هذا السياق يعتقد الكاتب الفرنسي "ألان جوكس" في كتابه "إمبراطورية الفوضى" أن أمريكا بسلوكها العدواني ليس فقط إزاء أعدائها ولكن حتى بالنسبة لحلفائها إنما تساهم في نشر الفوضى في النظام الدولي".[38]

ولقد اتضحت أكثر الانعكاسات الخطيرة للأحادية الأمريكية بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي من خلال غزو العراق سنة 2003، الأمر الذي ساهم في إحداث شروخات خطيرة وعميقة داخل الحلف الأطلسي، بحيث انقسمت دول الحلف بين مؤيد ومعارض، مما جعل من فكرة بناء هوية أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي تتعزز وتترسخ أكثر لدى المحور الفرنسي- الألماني الذي يمثل أوروبا العجوز (Vieille Europe).[39] وعليه فإن هذه الخلافات التي ظهرت داخل الجماعة الأمنية الأورو- أطلسية، دفعت "هال غاردنر" (Hall Gardner) للحديث ليس عن صراع الحضارات ولكن عن صدام

الديمقراطيات كدلالة ساطعة عن الانعكاسات الخطيرة للحرب الأمريكية على الإرهاب على العلاقات الأورو- أطلسية.(40)

ويلاحظ أن هذه الخلافات لا ترجع فقط إلى رفض الاتحاد الأوروبي للأحادية الأمريكية التي تعيق إمكانية بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن له هامش من المناورة على الساحة الدولية، وإنما أيضا سببها يكمن في الاختلاف حول الإستراتيجية الكفيلة بالقضاء على الإرهاب الدولي. فإذا كانت الولايات المتحدة تراهن على الخيار العسكري الانفرادي المباشر، فإن أوروبا تفضل الحلول الدبلوماسية والسلمية.(41)

4. حصيلة الأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب: نتائج عكسية

لقد أثبت الواقع الدولي أن المقاربة الأحادية الأمريكية لمكافحة الإرهاب أدت إلى إفراز نتائج عكسية، ذلك أن اللجوء إلى منطق القوة لم يؤدي إلى القضاء على الظاهرة، بقدر ما أتاح للجماعات الإرهابية المزيد من المرونة والقدرة على الانتشار الجيوسياسي في العديد من مناطق العالم، ضف إلى ذلك القدرة على تجنيد المزيد من الإرهابيين بسبب الغطرسة الأمريكية وسياساتها الإمبريالية خاصة في المنطقة العربية والإسلامية.(42)

ولذلك طرح "بنجامين باربر" في كتابه إمبراطورية الخوف " أول رد متماسك وواسع البصيرة على مذهبي الهجوم الاستباقي والحرب الوقائية إذ كتب قائلا": "لا يمكننا أن نهزم الخوف بالخوف.فبالرغم من كون الأحادية توفر امتياز إضافي للسيادة إلا أنها ليس بمقدورها بناء السلام، ذلك أن الخوف لا يستطيع أن يهزم بالخوف. وعليه فالحرب الوقائية على الإرهاب لا تق من الإرهاب".(43)

وفي السياق ذاته كتب "بول كينيدي" في مؤلفه الشهير "**صعود وهبوط القوى العظمى**" الذي قدم فيه تحليلا علميا وتاريخيا لنشوء وسقوط الإمبراطوريات: "إذا زادت الالتزامات الإستراتيجية للإمبراطورية عن قدرتها الاقتصادية فسيكون مصيرها الانهيار".(44) ومن هذا المنطلق ذهب عدد غير قليل من المفكرين الإستراتيجيين إلى القول بأن النفقات الهائلة

للحرب على الإرهاب ستؤدي إلى انهيار القوة الأمريكية. خاصة وأن السياسات الانتحارية كانت على الدوام هي السبب الرئيسي لانهيار الإمبراطوريات (كما يرى أرنولد توينبي).(45)

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن الحرب المعلنة ضد الإرهاب هي بلا موضوع ولا هدف، وبالتالي لا سبيل لكسبها ولو عن طريق استخدام أكثر الأسلحة فتكا. **ذلك أن الإرهاب عدو زئبقي لا شكل له ولا مركز ولا يتجسد في ثقافة أو في منظومة قيمية أو عقدية بعينها، ومن هنا يظهر القصور الاستراتيجي للرؤية الأمريكية.**(46)

ثالثا: المقاربات التعاونية متعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب الدولي

حفزت العواقب الوخيمة التي أفرزتها النزعة الانفرادية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدوائر الفكرية والإستراتيجية الأمريكية إلى طرح مقاربات تعاونية للتخفيف من وطأة الانعكاسات الخطيرة للسياسة الانعزالية التي انتهجتها الولايات المتحدة في إطار الحرب على الإرهاب، ومن هذا المنطلق صرح الجنرال "ويزلي كلارك" بقوله: "**إن الإرهاب مشكلة متعددة الجوانب ولا يمكن قهره في دولة واحدة المطلوب هو عمل بوليسي دولي، عمل جماعي، تنسيق دولي للقوانين... اعمل من طرف واحد... فيكون ذلك العمل الشيء الوحيد الذي سيقضي عليك في الحرب على الإرهاب**".(47) وفي السياق ذاته ذهب "جوزيف ناي" في إطار النصائح التي قدمها لإدارة المحافظين الجدد إلى ضرورة الاهتمام "بالقوة الناعمة" (Soft Power)، ودور المؤسسات الدولية والاهتمام أكثر بالتعاون متعدد الأطراف كطريق لإضفاء الشرعية على القوة الأمريكية ولكسب القبول الواسع لإستراتيجيتها الجديدة لمكافحة الإرهاب.(48)

وفي الإطار ذاته طرح "ريتشارد هاس" مبدأ الإدماج الذي يعتبر فيه: "أن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالما يتسق مع

المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا ندعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن. إن إدماج شركاء جدد في جهودنا سيساعدنا على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصيانة السلام في المناطق المقسمة أو الرمادية (Zones Grises) وكذلك التصدي للمخاطر عبر القومية، مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أنه سيساعد على أن يجلب إلى العالم المعولم أولئك الذين كانوا قد استبعدوا في السابق. إن مصيرنا في هذه الحقبة يتداخل بنسيجه مع نسيج مصير الآخرين، ومن ثم يتعين أن يكون نجاحنا نجاحا يتشارك فيه الآخرين".(49)

ومن هذا المنطلق ذهب "ريتشارد هاس" إلى "التأكيد على ضرورة تغليب سياسة الحوافز بدلا من سياسة العقوبات كوسيلة لتعديل سلوكيات النظم المناوئة للولايات المتحدة، فالسياسات التعاونية هي الأكثر فاعلية من السلوكيات العقابية خاصة في ظل التكاليف الرهيبة للجوء إلى الجزاءات أو القوة العسكرية في مجال مكافحة الإرهاب "(50). ومن أجل إرساء سبل ناجعة لمكافحة الإرهاب الدولي يمكن اقتراح الآليات التالية:

1. تفعيل دور القانون والتعاون الدوليين في مجال مكافحة الإرهاب

يعد تفعيل دور القانون الدولي، وكذلك الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وتكثيف نشاط منظمة الأمم المتحدة من خلال تدابير وأطر جماعية مشتركة في إطار من التنسيق والتعاون الدولي من بين الآليات المحكمة والكفيلة بالقضاء على جريمة الإرهاب الدولي.(51) وفي هذا السياق فإنه حري بالإشارة إلى الجهود الدولية والقانونية التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة من خلال أعمال الجمعية العامة، ضف إلى ذلك الاتفاقيات العديدة التي أبرمت لمكافحة الظاهرة. إذ تجدر الإشارة أنه في سنة 1937 وافقت عصبة الأمم على اتفاقية دولية جماعية تضع قواعد عامة تهدف إلى الوقاية من جميع أعمال الإرهاب، وتوقيع العقاب على من يرتكبها، بيد أن هذه الاتفاقية لم تدخل دائرة النفاذ بسبب عدم التصديق عليها من

طرف الدول الكبرى. ومن بين الاتفاقيات الدولية التي أبرمت على المستوى الإقليمي نجد الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب التي تم التوقيع عليها في 10نوفمبر 1967 وأصبحت نافذة اعتبارا من 4 أوت 1978، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم التوقيع عليها من طرف وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب في 22 أفريل 1998، ونكر كذلك الإعلان الصادر عن منظمة الدول الأمريكية في أفريل 1996 والقاضي بعدم منح الإرهابيين حق اللجوء السياسي.(52)

كما توجد اتفاقيات دولية جماعية كثيرة تنص على حظر بعض أشكال الإرهاب الدولي. ومن الأمثلة لذلك: الاتفاقيات الخاصة بحماية مرفق النقل الجوي والبحري، والاتفاقيات الخاصة بحماية الأشخاص الذين يتمتعون بحماية دولية خاصة (مثل الدبلوماسيين والموظفين الدوليين) والاتفاقية الدولية الخاصة بتجريم احتجاز الرهائن، والاتفاقية الخاصة بحظر التفجيرات الإرهابية.(53)

ولكن بالرغم من كثرة هذه الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تكثيف التعاون والتنسيق الدوليين في إطار جماعي مشترك، إلى أن واقع الممارسة الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اتجه أكثر إلى تغليب التحركات الانفرادية بعيد عن الشرعية الدولية والتعاون الدولي متعدد الأطراف.

بيد أن الاستراتيجيات والحلول الناجعة والكفيلة بالقضاء على الإرهاب تقتضي بالأساس تغليب الجهود الجماعية والتعاونية على الممارسات الانفرادية، فضلا عن ضرورة تغليب الاعتبارات القانونية على المصالح السياسية والإستراتيجية في عمل منظمة الأمم المتحدة، ذلك أن المصالح السياسية التي تحميها الدول الكبرى على حساب القانون الدولي تنقص بشكل كبير من فاعلية هذا الأخير في جانبه العملي وتجعله محصور فقط في النطاق النظري لا غير، وبالتالي فقدان الفاعلية في المنظور الواقعي.(54)

2. تغليب الحلول الدبلوماسية على القوة العسكرية: من *Hard Stratégie* إلى *Soft Stratégie*

يعتبر اللجوء إلى لغة السيف بدلا من الدبلوماسية من بين الخصائص الجوهرية التي طبعت الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، غير أن هذا المسلك الانفرادي قد يؤدي إلى نتائج عكسية باعتباره يساهم أكثر في إثارة دوامة العنف والعنف المضاد، فضلا دوره في تصعيد مصادر التوتر والفوضى في النسق الدولي.

كما يُلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حربها الكونية على الإرهاب قلبت المعادلة التي تقر بأن الحرب هي الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الدول بعد استنفاذ وفشل كل الحلول الدبلوماسية والقانونية السلمية لحل النزاعات الدولية. الأمر الذي أثار خلافات عميقة داخل الحلف الأطلسي بخصوص الإستراتيجية الكفيلة بالقضاء على الإرهاب الدولي. فإذا كانت الولايات المتحدة تراهن على (Hard Strategy) من خلال تغليب الخيار العسكري الانفرادي المباشر، فإن "أوروبا العجوز" (la vieille Europe) التي يمثلها المحور الفرنكو- ألماني تفضل الاعتماد على (Soft Strategy) أي من خلال تفعيل مقاربة سلمية دبلوماسية واقتصادية لاستئصال الجذور العميقة للتطرف والإرهاب.[55] وعليه فإن اللجوء إلى الآليات والحلول الدبلوماسية والسلمية بدلا من منطق القوة هو خير سبيل لمكافحة الإرهاب الدولي، ذلك **"أن شن الحروب أسهل جدا من بناء السلام" كما يقول "والتر ليبمان"**[56]

3. التعاون الدولي لتحقيق التنمية ونشر الديمقراطية كآلية لمكافحة الإرهاب

بادئ ذي بدئ تجدر الإشارة أن المقصود بنشر الديمقراطية في هذا المقام لا يكون على فوهات المدافع، أو عن طريق أدبيات المحافظين الجدد حول الفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط الكبير لتحقيق التنمية والثورة الديمقراطية المزعومة في المنطقة العربية، وذلك من خلال التدخل في شؤون دول المنطقة ومصادرة حقها في تقرير مصيراها واختيار

أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل حر وسيد. وإنما المراد هنا بنشر الديمقراطية وتحقيق التنمية كآلية لمكافحة الإرهاب يكون عن طريق احترام إرادة الدول وسياداتها الوطنية، وذلك عبر الجهود الدولية خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة من أجل مساعدة دول العالم الثالث لمعالج مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، باعتبارها تشكل أرضية خصبة لنمو التطرف والإرهاب.

ومن هذا المنطلق تعد التنمية والديمقراطية من بين الآليات الهامة لمكافحة الإرهاب، وفي هذا الإطار ذهب كل من "غاري هارت" و"بنجامين باربر" إلى التأكيد على أهمية تفعيل ليس **الحرب الوقائية وإنما الديمقراطية الوقائية** لمحاربة الإرهاب الدولي واجتثاث جذوره، وفي هذا الصدد كتب "بنجامين باربر" في مؤلفه "إمبراطورية الخوف" قائلا: "الإرهاب لا يمكن دحره لا بالاحتواء ولا بالحرب الوقائية، أما الديمقراطية الوقائية فلها أمل كبير في النجاح. ذلك أن الديمقراطية تبطل الشروط التي تتيح للإرهاب الازدهار، إذ تجفف المنابع التي ينمو فيها التطرف والإرهاب".[57]

كما أن تطور مفهوم الأمن أدى بدوره إلى تطور إجراءات وأساليب معالجة الظاهرة الأمنية وذلك بالاعتماد ليس فقط على القوة العسكرية "الصلبة" ولكن أيضا بتفعيل الآليات والمداخل الناعمة، وعلى هذا الأساس فإن الإستراتيجية المحكمة والكفيلة بالقضاء على الإرهاب ينبغي أن تتماشى والتطورات الحاصلة على مستوى مفهوم الأمن وطرائق التعامل مع المعضلات الأمنية، من خلال الاعتماد على المقاربات التنموية والسوسيواقتصادية ونشر الديمقراطية (فكرة السلام الديمقراطي) كمداخل أساسية لاحتواء الظاهرة الإرهابية، وتقويض البيئة التي توفر الأرضية الخصبة لنموها وازدهارها.[58] وعليه فإن التعاون الدولي لتحقيق التنمية والديمقراطية يشكل أحد منشطات السلام العلمي.

4. عقد مؤتمر عالمي لتعريف الإرهاب الدولي وتمييزه عن أعمال المقاومة المشروعة

لا شك أن غياب تعريف محدد للإرهاب الدولي، وكذلك إشكالية التلاعب بمفهومي المقاومة والإرهاب والخلط بينهما لتحقيق بعض المصالح الإستراتيجية للدول لا يقل خطورة عن الظاهرة الإرهابية ذاتها. ولذلك فإن عقد مؤتمر عالمي لتحديد تعريف دقيق لظاهرة الإرهاب يحظى بالإجماع الدولي والقوة الإلزامية من الناحية القانونية، بالإضافة إلى التمييز بين الإرهاب وأعمال المقاومة المشروعة، تعد خطوات هامة لمكافحة الإرهاب الدولي.

فإذا كان الإرهاب يشكل ظاهرة مرضية وجريمة منبوذة من طرف المجتمع الدولي والإنساني[59]، فإن أعمال المقاومة والكفاح المسلح الذي تمارسه حركات التحرر الوطني من أجل استرجاع الاستقلال والسيادة الوطنية، يعد عملا مشروعا تقره معظم الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، كما يؤكد على ذلك الميثاق الأممي الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى حق الدفاع الشرعي عن النفس، كما تقر ذلك أيضا قواعد القانون الدولي الإنساني، ناهيك عن إقرار حق المقاومة في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.[60]

ولكن عندما تبدأ حرب المفاهيم والمصطلحات غالبا ما يتم التلاعب بمفهومي المقاومة والإرهاب لأغراض سياسوية لتحقيق بعض المصالح الإستراتيجية التي عادة ما تصبّ في خدمة التحالف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في المقاومة وتقرير المصير واسترجاع السيادة الوطنية. وعليه فإن عقد مؤتمر عالمي لتعريف الإرهاب الدولي وتمييزه عن أعمال المقاومة المشروعة تعتبر كآلية هامة و منطلقا أساسيا لصياغة إستراتيجية فعالة ذات مصداقية لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي.

5. نحو معالجة الأسباب الحقيقية لظاهرة الإرهاب الدولي

من المعلوم أن الإرهاب لا ينشأ من فراغ بل ثمة مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى وقوع هذه الأعمال الإرهابية. وعليه فإن الإستراتيجية الفعالة والكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة الإجرامية، يجب أن تنطلق أساسا من معالجة الأسباب الحقيقية والجذور العميقة التي تؤدي إلى تصاعد ديناميات العنف والتطرف والإرهاب. ولقد سبق للأمين العام السابق للمنظمة العالمية "**كورت فالدهايم**" أن حمّل الدول الكبرى القسط الأكبر من مسؤولية تفشي ظاهرة الإرهاب لأسباب منها:[61]

- ممارسة حق النقض في مجلس الأمن الدولي،
- تهاون الدول الكبرى في القيام بواجباتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة،
- تواطؤ الدول الكبرى وتحيزها الذي يؤدي إلى فشل المنظمة العالمية في تحقيق التعاون الدولي وحل المشكلات الدولية،
- اغتصاب حقوق الشعوب المستضعفة.

ويمكن أن نظيف إلى هذه الأسباب العنف الذي يمارسه النظام الدولي ضد دول العالم الثالث، وكذلك ضرورة تجاوز سياسة الكيل بمكيالين أو ما يسمى "بالعدالة الانتقائية" حيث يصبح القانون الدولي يعلو على البعض ويُعلى عليه من طرف البعض الآخر، فضلا عن أهمية إيجاد حلول عادلة للقضايا العربية والإسلامية والتي تعتبر القضية الفلسطينية من أبرزها وأهمها.[62]

وكذلك العمل على إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل، بعيدا عن السياسات الامبريالية الساعية لشفط واستنزاف ثروات الدول النامية، وعرقلة جهودها في التنمية المستقلة، أو حتى التدخل في شؤونها وانتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية. بالإضافة إلى ضرورة تجاوز الفشل التنموي والعجز الديمقراطي، ذلك أن العنف والإرهاب لديه جذوره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[63]

الخاتمـــة-

على ضوء كل ما سبق خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

إن مشكلة الإرهاب لم تعد ترتبط بقضايا السياسة الداخلية كما هو الحال في عقد الستينيات، بل أصبحت في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان، تضرب بدقة في عمق الأمن القومي للدول وتهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل. وعليه فإن الإستراتيجيات الكفيلة بالقضاء على الإرهاب تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية جماعية متعددة الأطراف تتماشى وطبيعة الظاهرة، بعيدا عن الممارسات الانفرادية الأمريكية التي أدت تقويض الشرعية الدولية.

ولذلك، كلما تم تغليب الجهود الدبلوماسية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف بالشكل الذي يتماشى والقانون الدولي، كلما ساهم ذلك في جعل آليات مكافحة الإرهاب أكثر فعالية ومصداقية على الوجه الذي يحفظ سيادة الدول ويعزز استقرار النظام العالمي. وكلما تم الاعتماد على الإستراتيجيات الانفرادية بعيدا عن الشرعية الدولية كلما أدى ذلك إلى تنامي ديناميات العنف والعنف المضاد، فضلا عن انتهاك سيادة الدول وتقويض دعائم القانون الدولي وتصعيد مصادر التوتر والفوضى في النظام العالمي.

ولكن بالرغم من أهمية المقاربات التعاونية متعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب إلا أن الممارسة الدولية تثبت بأن قانون القوة وليس قوة القانون هي المعادلة الثابتة التي تحكم العلاقات الدولية، الأمر الذي يؤكد على صدقية المقولة التي تقر بأن "**القوة دائما هي التي تصنع الحقوق**".

كما تكشف الدراسة أن المناورة الإستراتيجية الكبرى التي أطلق عليها في الدوائر الأمريكية بالحرب الكونية على الإرهاب أصبحت تشكل غطاء إستراتيجي وورقة ناجحة تحركها القوة العظمى الأمريكية في الزمكانية المناسبة لشرعنة وتبرير السياسات التدخلية ليس فقط لاعتبارات أمنية، ولكن أيضا لتحقيق

مصالح جيواستراتيجية كالتحكم في الرهان الجيوسياسي العالمي ومن ثم تكريس مطلب الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

كما نسجل أيضا أن الحرب التي أعلنتها الإدارة الأمريكية على الإرهاب تحولت من خلال الممارسات الانفرادية ذات النزوع الإمبراطوري إلى حرب شاملة على القانون الدولي والسيادة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى أزمة الشرعية الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية. وبالتالي ترسيخ معادلة أمريكا في مواجهة العالم، بحكم اللجوء المكثف إلى المسلك الأحادي والانعزالي بعيدا عن الشرعية الدولية وتعددية الأطراف.

وعليه، فالسياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فضلت تغليب خيار السيطرة على العالم بدلا من قيادته، ذلك أن السيطرة على العالم كخيار إستراتيجي يعني انتهاج المسلك الأحادي والتنصل من الالتزامات الدولية واعتماد أساليب الإجبار والإكراه بدلا من أساليب التعاون والحوار التي يتض منها ويحتويها مفهوم قيادة العالم .

الهوامش –

---

(1) إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية في: أحمد بيضون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص273.

(2) محمد عوض، الهزايمة، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، عمان،(ب.د.ن)، 2005، ص55.

(3) محمد سعادى، الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل، الأزاريطة، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص187.

(4) مشهور بخيت العريمي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، عمان، دار الثقافة ،2009، ص ص19- 20.

(5) سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، عمان، دار الثقافة ، 2009، ص ص55–56.

(6) Mhand Berkouk, Terrorism, An Etymo-epistemological Analysis, in: Wafula Okumu and Anneli Botha, understanding terrorism in Africa, South Africa, institute for security studies , 2008.p.4.

(7) Pierre Conesa, la violence au nom de Dieu, revue internationale et stratégique, N 57, 1/2005, p.74.

(8) Remi Baudoui, Géopolitique du terrorisme, Paris, Armand colin, 2009, p.72.

(9) Courmont Barthélémy, l'émergence de nouveaux acteurs asymétriques, Revue internationale et stratégique, N° 51, 3/2003, p.83.

(10) محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص 74.

(11) حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002، ص 292.

(12) نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2005، ص 39.

(13) حسام سويلم، المرجع السابق ، ص 292.

(14) نقلا عن: سوسن العساف، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص223.

(15) حسام سويلم، المرجع السابق، ص 293.

(16) John Lewis Gaddis, grand strategy in second Term, Foreign affairs, January/February, 2005.

(17) بنجامين باربر، إمبراطورية الخوف، الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي 2005، ص95.

(18) نقلا عن: نصير عاروري، حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب، في أحمد بيضون: العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 237.

(19) نقلا عن: بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 80.

(20) نفس المرجع، ص 62 .

(21) مايكل بايرز، الإرهاب ومستقبل القانون الدولي، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 158.

[22] زينب عبد العظيم محمد، الرؤية الأمريكية للشرق ألوسط الكبير، في: مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 64.

[23] كولن جراي، السياسة العالمية كالمعتاد بعد11 سبتمبر: تبرير الواقعية، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 299.

[24] كلايد برستوفتز، الدولة المارقة الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت، دار الوراق للنشر، 2003، ص 10.

[25] إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد إسماعيل إسماعيل، بيروت، دار الساقي، 2003، ص 12.

[26] برهان غليون، العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دمشق، دار الفكر، 2005 ، ص 58.

[27] نصير عاروري، حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب، في أحمد بيضون: العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 237.

[28] محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص 332- 333.

[29] فريد هاليداي، صيغة عالمية جديدة، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 308.

[30] مايكل بايرز، المرجع السابق، ص ص 158.

[31] نقلا عن: محمد سعدي، المرجع السابق، ص 336.

[32] نفس المرجع ، ص 333.

[33] السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص 132.

[34] حسن نافعة، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي، على الموقع الإلكتروني: (تاريخ الدخول إلى الموقع:2014/1/25).

« http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mar/avr2003/nafiaa.html »

[35] نصير عاروري، المرجع السابق، ص 232.

[36] إيمانويل تود، المرجع السابق، ص 14.

(37) نقلا عن: مايكل هدسون، مآزق امبريالية: إدارة المناطق الجامحة، في: أحمد بيضون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 130.

(38) السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية، الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 12.

(39) Jean Claude Zarka Relations internationales, Paris, édition Ellipses, 2007, p. 69.

(40) Jean Eichler, la guerre globale contre le terrorisme et ses conséquences pour les relations Euro-américaines, Revue internationale et stratégique, N° 63, 3/2006.p12

(41) Ibid. p. 7-17.

(42) مايكل شوير، الفوقية الإمبريالية الأمريكية، ترجمة: سمة محمد عبد ربه، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005، ص 109.

(43) بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 21.

(44) نقلا عن: السيد ياسين، المرجع السابق، ص 26.

(45) نقلا عن: عبد الحي زلوم، أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، ص189.

(46) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 20.

(47) نقلا عن: بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 187.

(48) زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 69.

(49) نقلا عن: مايكل هدسون، المرجع السابق، ص 115.

(50) ريتشارد هاس وميجان أوسيفيان، العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002، ص3.

(51) إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 283.

(52) سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2008، ص206.

(53) نفس المرجع ، ص206.

(54) علي لونيسي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012 ، ص13.

(55) Eichler Jean, Op.cit. p. 7-17.

(56) مايكل كوكس، معاني النصر: القوة الأمريكية بعد انهيار البرجين في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص203.

(57) بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 187.

(58) ريتشارد هاس ومارتن إنديك، إنه وقت التجديد للدبلوماسية: نحو إستراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط في: ريتشارد هاس وآخرون، استعادة التوازن، إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009، ص27.

(59) لونيسي علي، المرجع السابق، ص1.

(60) إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 281.

(61) نفس المرجع ، ص 290.

(62) محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص 54.

(63) Karin Von Hippel, Définir les origines du terrorisme : un débat transatlantique ? Revue internationale et stratégique, N 51, 3/ 2003, PP.111-112.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. الكتب:

- باربر بنجامين، إمبراطورية الخوف، الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت 2005.
- برستوفتز كلايد، الدولة المارقة الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر،: دار الوارق للنشر، بيروت،2003.
- بوث كين وديون تيم ، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005.
- بيضون أحمد وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- تشومسكي نعوم ، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.

- تود إيمانويل، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد إسماعيل إسماعيل، دار الساقي، بيروت، 2003.
- زلوم عبد الحي، أزمة نظام: الراسمالية والعولمة في مأزق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، 2009.
- سعادى محمد، الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة 2009.
- سعدي محمد ، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2008.
- السيد مصطفى كامل، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.
- شوير مايكل ، الفوقية الإمبريالية الأمريكية، ترجمة: سمة محمد عبد ربه، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
- العريمي مشهور بخيت، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، دار الثقافة، عمان،2009.
- العساف سوسن، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي،: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.
- غليون برهان، العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دار الفكر، دمشق، 2005.
- الفتلاوي سهيل حسين، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، دار الثقافة، عمان، 2009.
- هاس ريتشارد أوسيفيان ميجان ، العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ،2002.
- هاس ريتشارد وآخرون، استعادة التوازن، استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد: دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
- الهزايمة محمد عوض، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، (د.د.ن)، عمان، 2005.

- ولد أباه السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت: 2004.
- ياسين السيد، الإمبراطورية الكونية، الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

2. المقالات:

- سويلم حسام ، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002.
- نافعة حسن، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي،على الموقع الإلكتروني: (تاريخ الدخول إلى الموقع:2014/1/25).

« http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mar/avr2003/nafiaa.html »

3. المذكرات والرسائل الجامعية:

- لونيسي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. الكتب:

- Baudoui Remi, Géopolitique du terrorisme, Armand colin, Paris, 2009.
- Okumu Wafula and Botha Anneli, understanding terrorism in Africa, institute for security studies, South Africa, 2008.
- Zarka Jean Claude, Relations internationales, Paris : édition éllipses, 2007.

2. المقالات:

- Barthélémy Courmont, l’émergence de nouveaux acteurs asymétriques, Revue internationale et stratégique, N° 51, 3/2003.
- Conesa Pierre, la violence au nom de Dieu, revue internationale et stratégique, N 57, 1/2005.
- Eichler Jean, la guerre globale contre le terrorisme et ses conséquences pour les relations Euro-américaines, Revue internationale et stratégique, N° 63, 3/2006.

- Gaddis John Lewis, grand strategy in second Term, Foreign affairs, January/February, 2005.
- Von Hippel Karin, Définir les origines du terrorisme : un débat transatlantique ? revue internationale et stratégique, N 51, 3/ 2003.